الأنباء
الجمعة 11 مايو 2012

بيني وبينك

محمد المشعان
m.almashan@hotmail.com

نهج المبارك.. مبارك

حضور رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك للجنة التحقيق في التحويلات الخارجية ليس له دليل سوى ان الحكومة الحالية متعاونة لأبعد حد وهذا هو الظاهر وفي الحكم السليم على الأشياء لابد وأن نتبع مقولة «ليس لنا إلا الظاهر».

ليس لمجرد قبول المبارك الحضور بل إجاباته على اللجنة وتجاوبه الكبير معها وهو الذي كان من الممكن ان يعتذر أو يؤجل أو حتى يرسل من ينوب عنه أو يكتفي بالرسميات ويرسل إجابته مكتوبة لأعضاء اللجنة.. «بالكويتي» كان يستطيع ان «يتلكك».

ليس في الكويت وحدها بل أعتقد وأجزم أنني لم اسمع برئيس وزراء عربي واحد حضر لجنة تحقيق من هذا النوع من أي جهة في بلادنا العربية.

نحن يمكننا القول وبكل فخر أننا في الكويت تمكنا من تغيير رئيس وزراء عبر الحراك الشعبي والشبابي في ساحة الإرادة ورئيس الوزراء الجديد يحضر لجنة تحقيق الإيداعات المليونية ويجيب على أسئلة النواب.

لدينا الكثير لنفخر به على المستوى العربي حيث إن حراكنا وربيعنا الكويتي الخاص أدى إلى تغيير سياسي جذري سواء في تغيير رئيس الوزراء أو أعضاء مجلس الأمة دون فوضى وبممارسة سياسية راقية متحضرة.

مرة أخرى، حضور سمو الشيخ جابر المبارك للجنة التحقيق البرلمانية لا تحسب له وحده ولا تحسب فقط لحكومته بل تحسب للكويت كلها وقبوله الحضور يعني ان نهج الحكومة الكويتية تغير فكنا نبحث عن تغيير الحكومة والنهج وها نحن حصلنا عليه كما أردنا وهنا اكرر «نحن نحكم على الظاهر» ونتمنى ان يستمر هذا النهج.

● **نقطة أخيرة**: كان استجواب محمد الجويهل للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أسهل من شربة الماء وهو الاستجواب الذي يستحق اسم استجواب الخمس دقائق ويستحق لقب أسرع استجواب في التاريخ، والغريب أن الجويهل ظل لأكثر من 3 أسابيع يصرح ويهدد وآخرتها تكلم في الاستجواب لمدة 5 دقائق فقط وكأنه «عمل زحمة والشارع فاضي» شكرا لوزير الداخلية على صعوده للمنصة فصعوده كشف لنا أمورا سنتحدث عنها لاحقا.

إطلالة

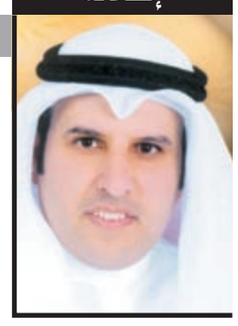

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

شعيب مثال للوزير والقيادي الذي نحتاجه

سياسة الأبواب المغلقة بالفولاذ أصبحت سمة كثير من قياديي الدولة، متناسين أنهم وضعوا في هذه المناصب خدمة للناس وليس للبرستيج خاصة أننا في كل تشكيل حكومي يخرج الوزراء لأجهزة الإعلام ليعلنوا أن الأبواب مفتوحة للمواطنين ولا توجد أي حواجز ولكن سرعان ما تختفي تلك التصاريح بعد الإعلان عن التشكيل لذلك هناك العديد من الوزراء انتهت مدتهم ومازالت أجندات مديري مكاتبهم مليئة بمواعيد المواطنين وهمومهم لعرضها على الوزير رغم ان البعض غادر المكان ولم يتشرف المواطن بلقائه.

الحكومة الحالية فيها وزير خرج من رحم الشعب وهو وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الإسكان شعيب المويزري الذي يعجز اللسان والقلم عن وصفه هذا الرجل التي وفقت الحكومة في اختياره حيث انه لم يجعل بينه وبين المواطنين أي حواجز تذكر وفتح جميع أبواب القياديين بوجه المواطنين دون الحاجة إلى واسطة لمقابلة الوزير خلاف ما هو موجود في الوزارات الأخرى التي تحتاج إلى ألف واسطة حتى تقابل وكيلا مساعدا وليس وزيرا لشرح قضية معينة أو توضيح حق تطالب به، ولذلك فخطة الوزير التي أعلن عنها منذ استلامه بأنه مع التسهيل على المواطنين من خلال وضع آلية واضحة تصب في صالح المواطن تتمثل في تقليص مدة الانتظار والإسراع في إنجاز المشاريع السكنية التي ينتظرها الجميع مع عمل إصلاحات داخل الوزارة والتي كان لها صدى واضح. لو اتبع جميع وزرائنا هذا النهج لحلت جميع مشاكل المواطنين الذين يعانون منها ولكن نحن بحاجة إلى عدد كبير من أمثال أبو ثامر على مستوى وزراء وقياديين يحسون بمعاناة الناس.

● **أخيرا**: نتمنى من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، الذي نراهن عليه دائما أنه رجل المرحلة، أن يشدد على الوزراء خلال جلسة مجلس الوزراء بالاهتمام بمشاكل الناس وفتح الأبواب لهم لشرح همومهم وأن يتخذوا من الوزير المويزري مثالا يحتذى لأننا فعلا يا أبو صباح بحاجة إلى قياديين قريبين من هموم الناس وليس زيادة همومهم، لأن المناصب تكليف لخدمة الناس وليست للتباهي.

فكرة

سلطان إبراهيم الخلف

في انتظار عودة فوزي وفايز من غوانتانامو

لا يخفى أن إقامة معتقل غوانتانامو خارج الأراضي الأميركية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأمر من الرئيس الأميركي السابق بوش الابن المعروف بميوله اليمينية المسيحية المتشددة كان من أجل التحرر من أي التزامات قانونية تجاه المعتقلين.

ولذلك فإن بقاء أسيرينا فوزي وفايز وغيرهما في معتقلي غوانتانامو حتى هذه اللحظة دون محاكمة هو انتهاك لمبدأ حقوق الإنسان الذي تتبناه الولايات المتحدة الأميركية في المحافل الدولية وتحث دول العالم على احترامه والالتزام به وقد رأينا كيف أن الرئيس أوباما تعهد بإغلاقه لما يسببه من حرج لإدارته ولما يثيره من جدل كبير حول شرعيته وتعارضه مع القوانين الدولية التي تتعلق بأسرى الحرب لكنه تحت ضغوط الحملات المغرضة التي تعرض لها من قبل اليمين المسيحي المتشدد مثل الطعن بصحة شهادة ميلاده والتشكيك بمسيحيته جعلته يتراجع عن تعهده بل إنه تنازل عن قناعته بحل الدولتين لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي وكل ذلك كي يثبت لشعبه أن أصوله الإسلامية لا تعني بالنسبة إليه شيئا وحتى لا يساء فهم قناعاته وهو يسعى للفوز بفترة رئاسية ثانية.

ما يثير مشاعر الاستياء لدينا ككويتيين هو أن يستمر اعتقال فوزي وفايز وغيرهما ويبقى مصيرهما مجهولا فإما أن يطلق سراحهما كما أطلق سراح المئات من المعتقلين من أمثالهما أو أن تتم محاكمتهما وهو مطلب إنساني عادل لا يتنافى مع مبدأ حقوق الإنسان الذي تتبناه الإدارة الأميركية.

صدى الأحداث

عادل عبدالله المطيري
almutairiadel@hotmail.com

أخطأت الأغلبية وأصاب الوسمي

ربما كان النائب عبيد الوسمي متعجلا في محاولته السابقة بتقديم استجواب لرئيس الحكومة سمو الشيخ جابر المبارك على خلفية أحداث قناة الوطن، ولم يترك مجالا للوساطة السياسية، وكان الصواب مع الأغلبية كما جرت الأمور!

أما الآن فيبدو أن الصورة اختلفت، فلقد صرح النائب الوسمي أكثر من مرة بأن محاور استجوابه لوزير المالية جاهزة وينتظر مباركة الأغلبية له، وحتى في آخر اجتماع عقدته الكتلة في ديوان النائب مبارك الوعلان، أبلغ الوسمي رفاقه عن جاهزيته لاستجواب الشمالي، بينما رأت الأغلبية الانتظار حتى تستكمل الكتلة محاور أخرى للاستجواب، وشكلت لجنة تنسيقية من المؤكد أنها لم توفق بالتنسيق!

والدليل هو إعلان الأغلبية البرلمانية فجأة موعد استجوابها لوزير المالية، دون أن تتصل بالنائب الوسمي لتأخذ محاوره أو رأيه في الاستجواب، كما أن النائب الوسمي لم يبادر بالاتصال بها، وهذا أكبر دليل على أن الاتصالات بين زعماء كتلة الأغلبية والنائب الوسمي شبه مقطوعة، وكنت أتمنى لو لعب النائبان محمد هايف ومبارك الوعلان دورا في التنسيق بينهم.

في النهاية لا يسعنا إلا أن نحيي شجاعة عبيد الوسمي بأن يذهب إلى تقديم استجوابه للشمالي (منفردا) كعادته وبكل هدوء ودون تصريحات غاضبة ضد من يعتقد أنه أخطأ بحقه من الأغلبية.

وأتمنى على الأغلبية التي نحبها ونؤيدها أن تعترف بخطئها ضد النائب عبيد الوسمي وأن تدمج استجوابها معه، وأن تتمثل بمقولة الشيخين «أخطأ مالك وأصاب الشافعي»!

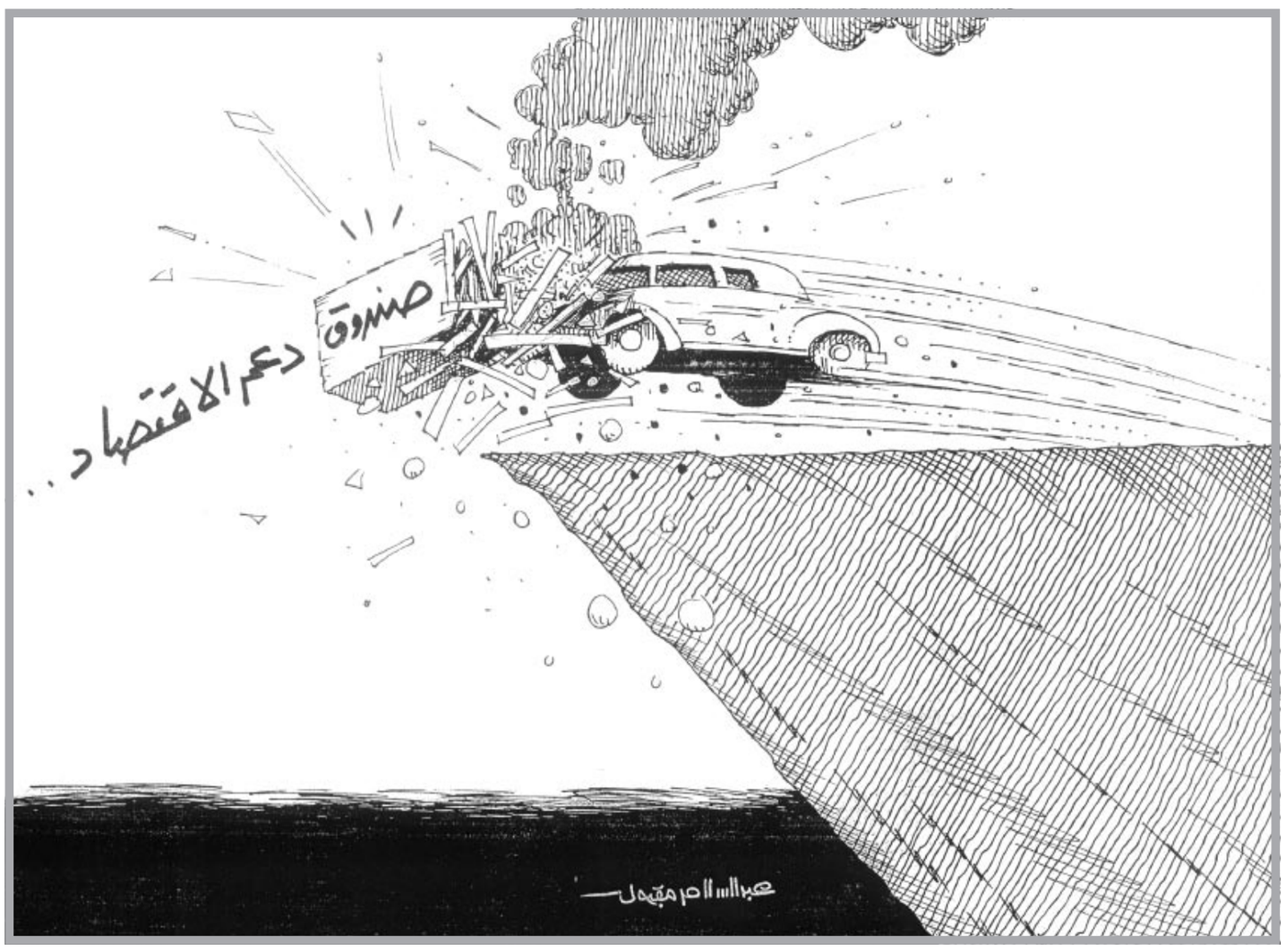

وراء الأفق

مؤمن المصري
moamenalmasri@hotmail.com

ضعف مبارك جعلهم «يمتطوننا»

منذ سقوط مبارك ونظامه الفاشل ونحن نتلقى كل يوم صدمات عنيفة تظهر مدى الخضوع والخنوع للولايات المتحدة وإسرائيل الذي عاشته مصر على مدى 3 عقود متتالية. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الخضوع جاء نتيجة ضعف شخصية الرئيس المخلوع من جهة واستغلال هذا الضعف من قبل زوجته وولديه والمحيطين به من جهة أخرى.

وقد لاحظنا أنه كلما ضغطت الولايات المتحدة وإسرائيل على مبارك لقبول أي وضع مهين ضد مصلحة مصر تجدهما ـ الولايات المتحدة وإسرائيل ـ تمارسان ضغوطا جديدة على مبارك لقبول تنازلات أخرى جديدة لصالحهما.

وقد كشفت لنا الأيام بعد ثورة يناير أن مصر المسكينة كانت تحكمها عصابة من اللصوص والخونة الذين باعوا كل شيء مقابل مصالحهم الذاتية. وتبين للمصريين أن هؤلاء المفسدين، بعد أن سرقوا ونهبوا وزوروا وارتكبوا كل الموبقات في حق مصر وشعب مصر، قاموا بتهريب معظم أموالهم خارج مصر لعلمهم أنهم جمعوها بطرق غير قانونية.

ورغم علم الولايات المتحدة بفساد هذه العصابة إلا أنها لم يكن لديها مانع من استمرار حكمها لأن هذا النمط من الحكم يحقق أحلام الولايات المتحدة وإسرائيل، حلم أميركا بأن تظل منطقة الشرق الأوسط ـ الزاخرة بالخيرات ـ تحت رحمتها، وحلم إسرائيل بأن تبسط نفوذها بسهولة على مصر مادام نظام الحكم فيها يرتع في الفساد. فهم يعلمون جيدا أن فساد الحكم يؤدي إلى سقوط الدول. وظل الحال على ذلك طوال فترة حكم المخلوع.

ورغم اطمئنان أميركا وإسرائيل على الأوضاع في مصر، إلا أنه ضمانا لعدم خروج أوراق اللعبة من أيديهما، قاما بإرسال عدد من جواسيسهما إلى مصر تحت مسمى منظمات المجتمع المدني وأمداهم بالمال والخبرة اللازمة للعمل لحساب الولايات المتحدة في التجسس على مصر بحجة تقديم ما يلزمها من تدريب لتطبيق الديموقراطية.

وبمجرد سقوط نظام مبارك بدأت هذه المنظمات المدربة، وبما أمدتها الإدارة الأميركية من أموال وخبرة في مجال جمع المعلومات، تستقطب الأحزاب والائتلافات المصرية الثائرة ضد النظام وتمدها بالمال والتدريب اللازمين حتى تظل تحت تصرف الولايات المتحدة ويستمر الخضوع والخنوع لأميركا بعد نجاح الثورة.

وعندما تكشفت الأمور أمام السلطات المصرية وبدأت عمليات ضبط أعضاء هذه المنظمات والتحقيق معهم، هاجت الولايات المتحدة وبدأ أعضاء في الكونغرس والحكومة الأميركية يندون بما قامت به السلطات المصرية من إجراءات ضد من انتهكوا القانون المصري.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: ماذا لو رفضت مصر الخضوع للولايات المتحدة وإسرائيل كما خضع لهما مبارك وعصابته؟ ماذا لو تعامل الساسة الجدد مع الساسة الأميركيين معاملة الند للند؟ ماذا لو أعلن المسؤولون في مصر عن رفضهم للسياسة الأميركية الضاغطة على العرب بشكل مستمر لصالح إسرائيل؟ ماذا لو وصل الأمر إلى نشوب حرب مع أميركا وإسرائيل؟

أعتقد أن البعض سيتهمني بالجنون. ولكنني على يقين بأن الشعب المصري ـ وليس الجيش ـ الذي تمكن من الإطاحة بمبارك وعصابته، قادر بإذن الله على هزيمة أميركا وإسرائيل حتى وإن استخدمت أميركا وإسرائيل أعتى الأسلحة.

أتعلمون لماذا؟ لأننا أصحاب قضية وهذه أرضنا ندافع عنها باستماتة أما هم فليس لهم حق في هذه المنطقة التي يحاولون اغتصابها بغير حق وسيفاجأون بأنهم يحاربون أناسا يحبون الموت في سبيل الله كما يحبون هم الحياة. وقد كان لهم في استقبال ثوار يناير لنيران أسلحة مبارك بصدورهم العارية عبرة وعظة.

الحرف 29

ذعار الرشيدي
waha2waha@hotmail.com

هونولولو.. للهونولولويين

«الكويت للكويتيين» و«هونولولو... للهونولولويين» وأتحدى أي شخص أن يكرر الجملة السابقة مرتين متتاليتين وبنفس واحد، سيكون الأمر صعبا للغاية، بل ومثيرا للضحك وانت تحاول قول «هونولولو... للهونولولويين» خاصة أن فمك سيمتلئ بـ 6 أحرف لام و8 أحرف واو، وبما أن حرف اللام لساني (أي ينطق باستخدام اللسان) وحرف الواو شفاهي (ينطق باستخدام الشفاه) فحتما تراص هذه الأحرف وتلاصقها في تلك الجملة التي تبدو كطلاسم ساحر كتب حجاب سحر وهو مستعجل لسيدة «عبيطة» سيكون الأمر مضحكا وبهستيرية.

ولكن الهستيرية التي ستصاب بها اثناء المحاولة اليائسة لنطق الجملة المعقدة جدا، تماما اشبه بحالة الهستيريا السياسية التي نعيشها منذ سنوات، والتي ازدادت حدتها مع بركات حلول استجوابات المجلس الحالي، فاستجواب «الكويت للكويتيين» والذي تقدم به النائب الفاضل محمد الجويهل ولم تتعد مدة مناقشته من قبل العضو 5 دقائق فقط، كان كافيا لإشعال فتيل عاصفة من الجمل التي لم يكن من الواجب ولا من اللائق ان تقال تحت قبة عبدالله السالم.

وفي مقالته امس الأول شبه الكاتب المخضرم عبداللطيف الدعيج بعضا من تلك الفوضى بجباريت من ارض النفط»، والحقيقة أنه ومع طريقة تعاطي النواب مع كل القضايا سواء تلك الحساسة أو العادية كأننا «في محطة بنزين والعموم.. مولع زقارته» ولا يكفي ولا ينفع لمنع الحريق المرتقب سوى تطبيق القانون على الجميع ودون مساومة او موارية او محاباة، فلا هذا ولدنا.. ولا هذا ابن قبيلتنا.. ولا هذا ساكن في عبدالله السالم وذاك يقطن في الصليبية، مسطرة القانون وحدها كفيلة بإيقاف الجميع عند حدود احترام الوطن، وأولهم أعضاء مجلس الأمة.

توضيح الواضح:

«الكويت للكويتيين» و«هونولولو.. للهونولولويين» و«أهل هاواي أدرى بـ «أرخبيلها».